مرئيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول الاقتراح برغبة بشأن قيام الحكومة الموقرة بإعداد دراسة حول مدى التزام مملكة البحرين بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مقدمة:

تثميناً للجهود التي يوليها مجلس النواب الموقر في كل ما يتعلق بالمسائل ذات الصلة بحقوق الإنسان باعتباره المؤسسة الدستورية الضامنة لحماية الحقوق والحريات العامة، ومع كامل التقدير للاعتبارات التي يرمي إليها الاقتراح برغبة بشأن قيام الحكومة الموقرة بإعداد دراسة حول مدى التزام مملكة البحرين بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبناءً على طلب لجنة حقوق الإنسان بالمجلس، فإن المؤسسة الوطنية تحيل مرئياتها حول الاقتراح برغبة للجنة الموقرة وذلك في المواضع التي ترى أن لها مساسًا أو تأثيرًا مباشرا على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

ولما كانت الولاية المقررة للمؤسسة الوطنية من خلال ما تضمنته أحكام قانون إنشائها رقم (26) لسنة 2014 المعدل بالمرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016 وبالتحديد الفقرة (ب) من المادة (12) تنص على أن للمؤسسة الوطنية:

> **"دراسة التشريعات والنظم المعمول بها في المملكة المتعلقة بحقوق الإنسان والتوصية بالتعديلات التي تراها مناسبة، خاصة فيما يتعلق باتساق هذه التشريعات مع التزامات المملكة الدولية بحقوق الإنسان، كما يكون لها التوصية بإصدار تشريعات جديدة ذات صلة بحقوق الإنسان".**

وعليه، فإن المؤسسة الوطنية ستقصر مرئياتها حول الاقتراح برغبة في الجوانب التي ترى أن لها مساسًا أو تأثيرًا على حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، في ضوء أحكام الدستور والصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان ذات الصلة، وحسب الولاية المقررة لها في قانون إنشائها.

وذلك على التفصيل التالي:

NIHR_BH © 2018

مرئيات المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول الاقتراح برغبة بشأن قيام الحكومة الموقرة بإعداد دراسة حول مدى التزام مملكة البحرين بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

مرئيات المؤسسة الوطنية:

1. تثمن المؤسسة الوطنية من حيث المبدأ الأهداف والغايات التي يرمي إلى تحقيقها الاقتراح برغبة والمتمثلة في قيام الحكومة الموقرة بإعداد دراسة حول مدى التزام مملكة البحرين بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حرصًا من المجلس الموقر على متابعة تنفيذ التزامات مملكة البحرين الدولية الواردة في العهدين الدوليين.

2. وبالرغم من أن المؤسسة الوطنية تشاطر مجلس النواب الموقر أهمية إيلاء المزيد من الاهتمام و المتابعة المستمرة من قبل الحكومة الموقرة بشأن مدى التزام مملكة البحرين بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

3. إلا أن المؤسسة الوطنية بالرجوع إلى مضمون الاقتراح برغبة - حسبما هو وارد في مذكرته الإيضاحية - فهو لا يعدوا كونه اقتراحًا عامًا من مجلس النواب الموقر إلى الحكومة الموقرة بطلب قيام الأخيرة بإعداد دراسة حول مدى التزام المملكة بأحكام العهدين الدوليين، وهو اقتراح لا يتضمن أية نصوصًا تشريعية أو تنظيمية أو دراسة معينة أو خطة لتعزيز أو حماية حق من حقوق الإنسان، الأمر الذي يخرج مضمون الاقتراح برغبة عن الاختصاصات الموكلة للمؤسسة الوطنية حسبما هو وارد في قانون إنشائها.

4. ومن هذا المنطلق، تنوه المؤسسة الوطنية إلى اللجنة الموقرة، أنه وبموجب قيام مملكة البحرين بالانضمام إلى العهد الدولي بالخاص بالحقوق المدنية والسياسية، بالقانون رقم (56) لسنة 2006، لاسيما المادة (40) منه، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالقانون رقم (10) لسنة 2007، لاسيما المادة (16) منه، فإن الحكومة الموقرة ملزمة بتقديم تقارير وطنية دورية منتظمة إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان التابعة لمنظمة الأمم المتحدة ذات الصلة حول التقدم المحرز في تنفيذ أحكام العهدين الدوليين، كما وأن للمؤسسة الوطنية حسبما هو وارد في قانون إنشائها، تقديم التقارير الموازية للتقارير الوطنية التي تتعهد الحكومة الموقرة بتقديمها دوريًا إلى هيئات المعاهدات في الأمم المتحدة.

NIHR_BH © 2018

5. وإيفاءً بذلك، فقد قامت الحكومة الموقرة بتقديم تقريرها الوطني المبدئي (الاستهلالي) حول التقدم المحرز في تنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، كما قامت المؤسسة الوطنية بتقديم تقريرها الموازي حول مضمون ذلك التقرير، إذ من المتوقع مناقشة التقرير الوطني لمملكة البحرين أمام اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة خلال دورتها (123) والتي تمتد في الفترة (2- 20) يوليو من العام الجاري.

6. كما تأمل المؤسسة الوطنية ومن خلال مجلسكم الموقر بالدفع نحو قيام الحكومة الموقرة لتقديم تقريرها المبدئي (الاستهلالي) حول التقدم المحرز في تنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي استحق ميعاده منذ شهر ديسمبر 2009، الأمر الذي يصب نحو مزيد من تعزيز وحماية حقوق الإنسان في مملكة البحرين.

وتأسيسًا على ما سبق:

ترى المؤسسة الوطنية أن مضمون الاقتراح والمتمثل في قيام الحكومة الموقرة بإعداد دراسة حول مدى التزام مملكة البحرين بأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يخرج عن الاختصاصات الموكلة للمؤسسة الوطنية حسبما هو وارد في قانون إنشائها وفقًا للأسباب المنوه عنها أعلاه.

* * *

NIHR_BH © 2018